

دراسة قياسية لأثر دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 2002-2022 (حالة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE")

A standard study of the impact of supporting and accompanying agricultural small and medium enterprises on the growth of the agricultural sector in Algeria for the period 2002-2022 (the case of the Algerian Investment Promotion Agency "AAPI" and the National Agency for Enterprise Support and Development "ANADE")

يوسف عبد الكريم¹، حيداس عبد القادر²

¹ جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، you.abdelkrim@univ-adrar.edu.dz

² المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، a.haidas@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/26 تاريخ القبول: 2026/05/06 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص: تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" في تعزيز نمو القطاع الفلاحي بالجزائر بشكل قياسي للفترة الممتدة بين (2002-2022)، إذ تم بناء نموذج إحصائي سليم باستخدام طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج Eviews، وخلصت الدراسة على أن نسبة 44.37% من التغيرات الحاصلة في نمو القطاع الفلاحي سببها التحولات الحاصلة في الدعم الفلاحي المقدم من قبل الوكالتين محل الدراسة، كما أشارت نتائجه كذلك إلى وجود علاقة طردية بين هذا الدعم الفلاحي ونمو القطاع الفلاحي، وعلى إثر هذه النتائج تم تقديم جملة من الاقتراحات التي تعمل على تعزيز وتيرة هذه العلاقة من جهة ورفع إنتاجية القطاع الفلاحي من جهة أخرى، ولعل أهمها يتمثل في ضرورة تفعيل الوكالتين لدراسة جدوى المشروع قبل تقديم الدعم، إلى جانب الرفع من مستوى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، وعلاوة على ذلك يجب خلق بيئة استثمارية وقانونية تعمل على تشجيع الابتكار والإبداع داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية لا سيما إدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة لتحسين الأداء والفعالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية، الوكالة "AAPI"، الوكالة "ANADE"، الدعم المالي الاستثماري، نموذج الانحدار المتعدد.

تصنيف JEL: Q12، Q14، C12، C51

Abstract: This study highlights the role of the Algerian Agency for Investment Promotion (AAPI) and the National Agency for Entrepreneurship Support and Development (ANADE) in fostering agricultural growth between 2002 and 2022. Using the OLS method with Eviews, results show that 44.37% of growth variations are linked to support from these agencies, confirming a positive correlation between assistance and sectoral performance. The study recommends feasibility studies before granting support, stronger incentives for investors, and a legal framework encouraging innovation in small and medium enterprises. Emphasis is placed on adopting modern agricultural technologies to enhance efficiency and competitiveness.

Keys words: SMAEs, Algerian Agency for (AAPI), National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship (ANADE), Financial investment support, multiple regression model.

JEL classification codes: Q12 ; Q14 ; C12 ; C51

المؤلف المرسل: يوسف عبد الكريم، الإيميل: you.abdelkrim@univ-adrar.edu.dz

تمهيد:

أثبتت العديد من الدراسات والتجارب أن عملية دعم ومرافقة المشاريع الفلاحية - لا سيما تلك التي تتميز بالحجم المتوسط أو الصغير - تساهم بشكل كبير نمو اقتصادي، الأمر الذي يجعل لها يد في تنمية العديد من المؤشرات الكلية كالناتج الداخلي الخام، فضلا عن تنمية القيمة المضافة لقطاع الفلاحي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، فقد راهنة الحكومات المتعاقبة في البلاد على رفع المستوى الإنتاجي للقطاع الفلاحي ولا تزال من خلال تدليل وتزويد كل الصعوبات التي تعترضه.

ولا يخفى على كل ذي باحث، أن من أبرز تلك الصعوبات التي تواجه هذا القطاع هو الدعم والمرافقة، الأمر الذي جعل تبني هذا الأخير من قبل الدولة خيارا استراتيجيا مهما لسد الفجوة التمويلية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفلاحية، ومنهنا، أصبحت الهيئات التي تعمل على تقديم الدعم والمرافقة تكتسي أهمية بالغة جعلت منها هدفاً رئيسياً وآلية من الآليات المعتمدة من قبل الدول.

بالفعل، فقد عملت الجزائر على تحقيق هذا الهدف بالرغم من أنه كلفها جملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة، ومن بين أهم مخرجات هذه الإصلاحات نجد إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" فمن بين أسباب إنشائهما هو الارتقاء بالاستثمارات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وإشراكهما في عملية تنمية القيمة المضافة بذات القطاع من خلال تقديمها لدعم مالي للمستثمرين المحليين في شكل قروض إضافة إلى التحفيزات الجبائية لهم.

1. منهجية الدراسة

امثالاً للشروط المنهجية والشكلية لا سيما الدراسات العلمية السابقة لذات الموضوع فإننا نخصص هذا الجانب لإبراز كل من إشكالية بحثنا، الفرضيات، أهمية الدراسة، أهدافها، منهج الدراسة، الدراسات السابقة

1.1. إشكالية الدراسة

من خلال الطرح السابق يتضح أن الجزائر تسعى للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع مستوى الإنتاج بالقطاع الفلاحة، فمن بين الأغراض التي تم من أجلها إنشاء الوكالتين محل الدراسة هو تنمية القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وذلك بإشراك فروع النشاط به لا سيما نشاط الفلاحة، وفي ضوء ما سبق، وبعد الوقوف على الأسس العامة لموضوع البحث، يمكن أن نطرح السؤال الرئيسي الذي يبلور إشكالية بحثنا وفقاً لما يلي:

ما مدى تأثير الأموال التي تم ضخها في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2002 - 2022 من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" وكذا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" على تنمية هذا القطاع؟

2.1. فرضيات الدراسة

- تساهم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" في نمو القيمة المضافة بقطاع الفلاحة عن طريق تقديم الدعم المالي لها (علاقة طردية)؛
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" في نمو القيمة المضافة بقطاع الفلاحة عن طريق تقديم الدعم المالي لها (علاقة طردية)؛
- وجود علاقة طردية ما بين معدل تساقط الأمطار والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة.

3.1. أهمية الدراسة

يحظى موضوع القطاع الفلاحي بصفة عامة باهتمام كبير من قبل الباحثين ومن بينهم القرار لا سيما المصممين للسياسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كل دول العالم، ويصل هذا الاهتمام إلى حدوده القصوى إذا إقترنا بدعم المؤسسات الصغيرة

عنوان المقال: دراسة قياسية لأثر دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر..

والمتوسطة الفلاحية وهذا الدور الذي تلعبه في الارتقاء بالاقتصاد من جهة وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى.

4.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية السابقة، ورفع اللبس عن مختلف المتغيرات المحددة لها ارتأينا أن نتطرق إلى الموضوع من خلال النقاط التالية:

- نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر (علاقة القطاع بنسب تساقط الأمطار، تطور الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال 2002-2022)
- تقديم الوكالتين، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" (الإطار القانوني والتشريعي، تطور عدد المشاريع الفلاحية المدعومة والدعم المالي الاستثماري الفلاحي وعلاقته بالقيمة المضافة الفلاحية).
- إيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الدعم المالي الاستثماري الفلاحي المقدم عن طريق الوكالتين، معدل تساقط الأمطار) والمتغير التابع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وهذا لإدراك مدى تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير الثابت.

5.1. منهج الدراسة

من أجل معالجة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لا سيما في الجانب النظري لأنه المناسب لتقرير الحقائق وفهم عناصر الدراسة، إلى جانب الاعتماد على المنهج التاريخي بالشكل الذي يتماشى وموضوع الدراسة لا سيما عند رصد أهم مراحل نشأة الوكالتين محل الدراسة، بينما يتم الاعتماد على المنهج التجريبي فيما يخص الجانب التطبيقي، وهذا عن طريق الأدوات القياسية لتحديد العلاقة القائمة بين الدعم المالي المقدم من قبل الوكالتين محل الدراسة من جهة ومساهمتها في تنمية القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالجزائر للفترة (2002 - 2022).

6.1. الدراسات السابقة

يمكن تحديد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا أو أحد جوانبه على سبيل الإيجاز فيما يلي:

- دراسة (Shekar Bose & Omar Salim Al-Jabri & Nadia M Osman & Saoud H Al Habsik) بعنوان Saoud Role of Small and Medium Enterprises and Agricultural Cooperatives in Promoting Sustainable Agriculture for Rural Development and Food Security: دراسة بعنوان Saoud Role of Small and Medium Enterprises and Agricultural Cooperatives in Promoting Sustainable Agriculture for Rural Development and Food Security، تهدف الدراسة إلى فحص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية والتعاونيات في تعزيز الزراعة المستدامة، الأمن الغذائي، والتنمية الريفية في سلطنة عُمان، من خلال دراسة الوضع الحالي، التحديات، والفرص، واستكشاف آراء أصحاب المصلحة، واقتراح خيارات استراتيجية، و قد خلصت الدراسة الى أن هذه المؤسسات تُعزز استدامة القطاع الزراعي والإمكانات السوسيو-اقتصادية، وتحسن كفاءة المزارعين عبر التدريب والتواصل، وتحقيق جدوى اقتصادية من خلال اقتصاديات الحجم والنطاق، وتدعم جودة المنتجات ومستويات المعيشة الريفية، وتساهم في استدامة البيئة عبر إدارة الموارد والتحكم بالمواد الكيميائية، رغم التحديات على مستويات الحقل، المزرعة، والبلاد، مع التركيز على نظام الزراعة التقليدية (الفلج) وتأكيد أهميتها من قبل أصحاب المصلحة.
- دراسة (بوهلال وبوطورة، 2021): دراسة بعنوان آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2019) تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وترقية الاستثمار الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)، وقد هدفت الدراسة الى تحليل مجموعة من

البيانات والإحصائيات وعرض أهم الآليات المتخذة لدعم الاستثمار الزراعي في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الجزائر في الوقت الراهن إلا أن عملية تمويل هذا القطاع والدفع به في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى جد محدودة وغير كافية لترقية الاستثمار الزراعي.

■ دراسة (بوعراب وفتح الله، 2022): دراسة بعنوان أثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2020، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغير المناخي على الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة درجة الحرارة في فصلي الربيع والصيف بـ 0.48% و 0.34% على التوالي، كما بينت النتائج وجود أثر سلبي بين تساقط الأمطار في فصل الشتاء وفصل الصيف، فزيادة تساقط الأمطار في فصلي الشتاء والصيف بـ 0.01% يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي بـ 0.05%، أما زيادة معدل التساقط في فصل الربيع والخريف بـ 0.01% فيؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي بـ 0.05%، و 0.08% على التوالي، كما بينت نتائج تقدير المعلمات الخاصة بمربع درجة الحرارة ومربع معدل التساقط وجود علاقة غير خطية معنوية بين التغير المناخي والإنتاج الزراعي.

■ دراسة (أسامة بن عزيز، 2025): أطروحة دكتوراه بعنوان أثر الإنفاق العام الاستثماري على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 2001-2021، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام الاستثماري على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، وهذا من خلال مساهمته في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، ومعرفة تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستثماري العام يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز القطاع الفلاحي، سواء على مستوى تحسين الإنتاجية أو تطوير البنى التحتية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ترتبط بكفاءة توزيع الموارد ومدى الاستفادة الفعلية من المشاريع المنفذة.

أشارت الأدبيات السابقة إلى أن التحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفعالية السياسات والدعم المؤسسي، الذي يُعد حجر الزاوية في تحقيق تنمية القطاع والأمن الغذائي والاستدامة، ومع إجماع هذه الدراسات على المحورية التي يلعبها هذا الدعم، فقد سلط الضوء أيضاً على وجود فجوات وتحديات تطبيقية تحد من فعاليته، انطلاقاً من هذه الخلفية، تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الدعم المقدم من الهيئتين: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، ومؤشر نمو القطاع الفلاحي المتمثل في القيمة المضافة؛ وذلك لتقييم مدى تأثير هاتين الهيئتين على تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

2. الجوانب والأسس النظرية لمتغيرات الدراسة

في هذا الشطر من الدراسة سنتعرض إلى المتغيرات الرئيسية في موضوع بحثنا، وهذا عن طريق الغوص في واقع هذه المتغيرات من الناحية التشريعية وكذا من الناحية الإحصائية ثم القيام بتحليلها، إضافة إلى الوقوف على تمثيلها بيانيا بما يتماشى مع موضوع الدراسة طيلة الفترة (2002-2022).

2.1. نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر

تبرز أهمية القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الاعتماد على المحروقات، وذلك لما يمتلكه من مقومات طبيعية (الأراضي الفلاحية، الموارد المائية) وأخرى بشرية (اليد العاملة) ومن أجل الإلمام والإدراك بهذه المتغيرات سنتعرض إلى العناصر التالية:

2.1.1. الأراضي الفلاحية

عنوان المقال:دراسة قياسية لأثر دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر..

يُعد القطاع الفلاحي في الجزائر أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، ويقوم على قاعدة واسعة من الموارد الطبيعية والبشرية، ضمن هذا المدار تُظهر البيانات الرسمية أن البلاد تتمتع بمساحة جغرافية إجمالية تبلغ 2.37 مليون كلم² (مكرسي و هاجر ، 2023 ، صفحة 74)، منها مساحة زراعية إجمالية تقدر بـ 48.1 مليون هكتار، وعلى الرغم من ضخامة هذه الأرقام، فإن المساحة الصالحة للزراعة تقتصر على 8.5 مليون هكتار، منها 1.47 مليون هكتار فقط مروية، مما يشير إلى وجود إمكانيات هائلة غير مستغلة وتحديات كبيرة في إدارة الأراضي والمياه (بن عمر و بورزامة ، 2018 ، صفحة 33)، ويمكن التعرّيج عن المساحات الزراعية بإيجاز بحسب ما يلي:

- **المساحة الزراعية الإجمالية:** تبلغ حوالي 43 مليون هكتار، مما يشكل ما نسبته 18% من إجمالي مساحة البلاد.
- **المساحة الزراعية المستغلة فعلياً:** تقدر بنحو 8.5 مليون هكتار، وهي تمثل حوالي 28% من إجمالي المساحة الزراعية الصالحة، مما يشير إلى وجود مجال كبير للتوسع.
- **المراعي:** تمتد على مساحة شاسعة تبلغ حوالي 32.9 مليون هكتار، لتشكّل 13% من المساحة الإجمالية للبلاد، وهي داعم أساسي لتربية الماشية.
- **الأراضي غير المنتجة:** تشمل هذه الفئة الأراضي المخصصة للمباني والبنى التحتية والمسارات والوديان، وتبلغ مساحتها نحو 2.04 مليون هكتار، أي ما يعادل 4.7% من المساحة الإجمالية (لخضاري ، 2024 ، صفحة 110)

2.1.2. اليد العاملة

القطاع الفلاحي يساهم بشكل حيوي في النسيج الاجتماعي للبلاد من خلال توظيفه حوالي 2.6 مليون شخص، وهو ما يمثل أكثر من 74% من اليد العاملة في المناطق الريفية، و24% من إجمالي القوى العاملة على المستوى الوطني، هذا الدور الاجتماعي والاقتصادي يجعل من تنمية القطاع أداة فعالة للحد من البطالة في المناطق الريفية وتحقيق التنمية المتوازنة (مصالح الوزير الاول، 2025)، كما تدعم الدولة هذا القطاع بجهاز مؤسسي متخصص، يشمل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) وديوان تطوير الفلاحة الصحراوية (ODAS) (العربي و أمينة ، 2024 ، صفحة 124)، وذلك بهدف تنظيم إدارة الأراضي وتوجيه الاستثمار نحو المناطق الواعدة، خاصة في الجنوب الكبير.

3.1.2. الموارد المائية

تُعَدُّ مياه الأمطار المصدر الرئيسي في الجزائر لمعظم المحاصيل الزراعية لا سيما الحبوب، أما بعض المحاصيل تعتمد على الأمطار في بداية الفترة الأولى لإنتاج، كما أنها تعتمد على المياه الجوفية بنسبة 100% لإنتاج بعض المحاصيل كالخضروات لا سيما في المناطق الجنوبية، ونظراً لمتنوع البلاد بموقعها ضمن مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتسم بوجود أربعة فصول مميزة على مدار العام، فإن النشاط الزراعي يعتمد في مجمله على الزراعة الموسمية، إلى جانب وجود زراعة غير موسمية ولكن بنسبة أقل، وبشكل أساسي على الري واستخدام الزراعة المكثفة داخل البيوت البلاستيكية، ويشير خبراء المناخ إلى أن معدلات تساقط الأمطار شهدت انخفاضاً تدريجياً منذ عام 1975، مع زيادة في وتيرة حالات الجفاف والفيضانات، كما لوحظ تناقص في عدد الأيام الممطرة على مدار السنة، بينما تتزايد نسبة هطول الأمطار الغزيرة والعاصفة التي تحدث في فصلي الخريف والربيع وأحياناً في الشتاء، مما يتسبب في فيضانات كارثية (بوعراب و مسعودة ، 2022 ، صفحة 13)، ويمكن التعرض إلى أصناف الموارد المائية بإيجاز بحسب ما يلي:

- **الموارد المائية المطرية:** تعتمد الموارد المائية في الجزائر بشكل أساسي على مياه الأمطار في تغذيتها، سواء أكانت سطحية أم جوفية، وعلى الرغم من أن المناخ الصحراوي الذي يغطي 85% من مساحة البلاد ويتسم بشح شديد في التساقط، فإن المنطقة المتبقية تتمتع بمناخ متوسطي، ويُقدّر إجمالي كمية الأمطار السنوية في الجزائر بحوالي 197 مليار متر مكعب، إلا أن 85% من هذه المياه، تتبخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وتبقى حوالي 15% فقط من المياه، حيث تُشكّل

المياه السطحية الجارية منها 12.4%، بينما يتسرب حوالي 2.6% لتغذية الخزانات الجوفية (بن عزيز ، 2024، صفحة 116).

■ **الموارد المائية المسطحة:** وتشمل مياه الأنهار والأودية التشكل من جريان مياه الأمطار والثلوج الذائبة، كما تُغذى بواسطة الينابيع المتجددة، وتتركز أهم هذه الموارد في عدة أودية رئيسية، يأتي في مقدمتها وادي الشلف الكبير الذي يُقدّر تصريفه السنوي بأكثر من ملياري متر مكعب (2 مليار م³)، تليه أودية مثل سيوس والصومام ويسر التي يبلغ مجموع تصريفها السنوي حوالي 500 مليون متر مكعب، ويُقدّر إجمالي حجم الموارد المائية السطحية بمقدار 12.7 مليار متر مكعب سنوياً، تتوزع جغرافياً على النحو التالي:

■ **المنطقة الشمالية:** تحتضن الحصة الأكبر، والتي تبلغ حوالي 11.9 مليار م³

■ **المنطقة الجنوبية:** يبلغ إجمالي مواردها المائية السطحية حوالي 0.8 مليار م³ (بن عزيز ، 2024، صفحة 116).

■ **المياه الجوفية:** تتوزع الثروة المائية الجوفية في الجزائر، وتشمل موارد جوفية متجددة وغير متجددة (بختي و أمقران ، 2017، صفحة 05) والتي تُقدّر بحوالي 7 مليار م³، بين شمال البلاد وجنوبها، ففي الشمال تبلغ كمية المياه الجوفية 2 مليار م³، ويتم استغلال 90% منها بالفعل (ما يعادل 1.8 مليار م³) ويعتمد تجميع هذه المياه على شبكة تضم 147 طبقة مائية (بئرًا عميقًا) وحوالي 60,000 بئر صغير، وأما في الجنوب تحتزن الصحراء الجزائرية الجزء الأكبر من هذه الثروة، باحتياطيات هائلة تُقدّر بـ 5 مليار م³ على أعماق قد تصل إلى ألفين متر، إلا أن هذه المياه تعتبر موارد غير متجددة، ويواجه استغلالها تحديات تقنية ومالية كبيرة رغم أن حجم الضخ الحالي يبلغ 2.2 مليار م³.

4.1.2. علاقة تساقط الأمطار بقيمة المضافة للقطاع الفلاحي:

عرف قطاع الفلاحة طيلة فترة الدراسة نمواً كبيراً ومستمراً وهذا من ناحية تطور القيمة المضافة، ويرجع هذا التطور إلى الاستراتيجية المتخذة في هذا الشأن من قبل الدولة الجزائرية والتي ترمي إلى تطوير وتأهيل ومرافقة مؤسسات هذا القطاع عن طريق العديد من البرامج، فهو بذلك لم يتأثر بالأزمات العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008، جائحة كرونة 2019) ولا حتى تلك التي اختص بها الاقتصاد الوطني (النكبة النفطية 2016، تدهور الأوضاع السياسية 2019)، فقد سجل زيادة بدون أي تعثر ويفسر هذا بأن الإنتاج الفلاحي للبلد يغلب عليه التوجه نحو السوق المحلي، كما يفسر بأن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي، في حين أن معدل تساقط الأمطار شهدا عدة تذبذبات تارتا يرتفع وفي سنة أخرى ينخفض وهذا يفسر بأن الإنتاج الفلاحي في الجزائر لا يعتمد بشكل كبير على تساقط الأمطار، الأمر الذي يوحي بأن الزراعة في البلاد تعتمد على الأصناف الأخرى كالمياه الجوفية والموارد المائية المسطحة ولمزيد من التوضيح فالجدول الموالي يؤكد ما كنا ندندن حوله آنفاً:

الجدول رقم 01: علاقة تساقط الأمطار بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال 2002-2022

السنة	معدل تساقط الأمطار	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة	الناتج الداخلي الخام	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام
2002	71,56	417,22	4522,8	9%
2003	107,5	515,3	5252,3	10%
2004	97,33	580,5	6149,2	9%
2005	73,68	581,6	7562	8%

عنوان المقال:دراسة قياسية لأثر دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر..

8%	8514,8	641,3	93,32	2006
8%	9352,9	708,1	90,97	2007
7%	11043,7	727,4	84,3	2008
9%	9968	931,3	93,99	2009
8%	11991,6	1015,3	96,13	2010
8%	14636,7	1183,2	97,95	2011
9%	16208,7	1421,7	86,72	2012
10%	16647,9	1640	90,77	2013
10%	17228,6	1772,2	77,68	2014
12%	16712,7	1935,1	80,24	2015
12%	17514,6	2140,3	69,18	2016
12%	18876,2	2219,1	78,56	2017
11%	22683,8	2486,2	95,4	2018
11%	23090,2	2589,8	78,95	2019
13%	20902,1	2619,8	60,92	2020
11%	25153,2	2759,2	61,93	2021
10%	32039,5	3323,1	57,32	2022

Source: Prepared by researchers based on:

* Quarterly publications of the Bank of Algeria for the period 2008-2025, available on the following website: <https://www.bank-of-algeria.dz/>

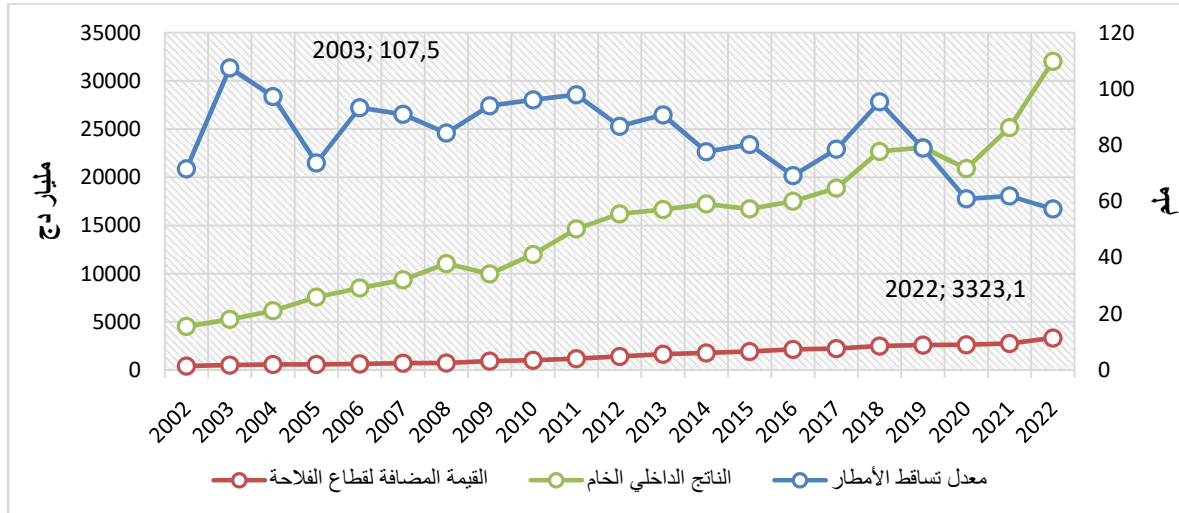
** Trading economics,Algeria Average Precipitation for the period 2000-2024, available on the following website: <https://tradingeconomics.com/algeria/precipitation>

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة المضافة الزراعية سجلت في سنة الأساس ما قيمته 417.22 مليار دج بينما سجلت في آخر فترة الدراسة 3323.1 مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر بحوالي 2905.88 مليار دج خلال 20 سنة والذي يعبر عن معدل نمو متوسط سنوي يقدر بـ 145.294 مليار دج، كما أنه خلال السنة ذاتها ساهمة القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 10% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني، حيث احتل القطاع محل الدراسة المرتبة الثالثة بعد نشاط الصناعات الاستراتيجية (6278.3 مليار دج) وقطاع البناء والأشغال العمومية (3843.6 مليار دج)، وتجدد الإشارة إلى أن هذا القطاع تبوأ المرتبة الأولى في عام 2024، محققاً قيمة بلغت 4861.3 مليار دينار، مع نسبة مساهمة وصلت إلى 14% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني.

وفي المقابل فإن سنة 2002 تميزت بمعدل معتبر من تساقط الأمطار بلغ ما قيمته 71.56 ملم، بحيث أدت هذه القيمة إلى احتلال القطاع الفلاحي ما نسبته 09% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني رتب في المرتبة الثالثة متفوقاً بذلك على كل من قطاع الصناعة (المرتبة الخامسة) وقطاع البناء والأشغال العمومية (المرتبة الرابعة)، أما في سنة 2003 فقد شهدت هذه السنة ارتفاعاً كبيراً في هطول الأمطار فقد وصل المعدل إلى 107.5 ملم، وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على القطاع الفلاحي، حيث ارتفعت القيمة المضافة الزراعية بشكل ملحوظ إلى 515.3 مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر بـ 98.08 مليار دج من

السنة التي تسبقها ونسبة 10%، من إجمالي الناتج الداخلي الخام، ثم في سنة 2004 على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفه معدل تساقط الأمطار (97.33 ملم)، إلا أن القطاع الفلاحي حافظ على أدائه الجيد، أينسجلت القيمة المضافة الزراعية ما قيمته 580.5 مليار دج، ومع استمرار انخفاض هطول الأمطار لا سيما في سنة 2005 أين سجل 73.68 ملم، إلا أن القيمة المضافة الزراعية شهدت زيادة تقدر بـ 1.1 مليار دج من السنة التي تسبقها، وهذا يؤكد ما قلناه سابقاً بأن بعض المحاصيل الزراعية في البلاد تعتمد على المياه الجوفية والموارد المائية المسطحة كالآبار والأنهار والأودية بشكل أكثر من المياه المتأتية عن طريق الأمطار، ولمزيد من التوضيح فإن الشكل الموالي يعطي صورة بيانية واضحة المعالم لما قلناه آنفاً.

الشكل رقم 01: تطور تساقط الأمطار والقيمة المضافة للقطاع الفلاحة والناتج الداخلي الخام (2002-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

بالفعل، فإن وفقا لما أظهره هذا الشكل تتأكد سردية أن الزراعة في الجزائر تتركز أكثر على المياه الجوفية والموارد المائية المسطحة، فمن جهة معدل تساقط الأمطار عرف طيلة فترة الدراسة عدة تغيرات لا سيما الانخفاض المستمر خلال الفترة الأخيرة 2022-2018 إلا أن القطاع محل الدراسة استمر في النمو، ومن جهة أخرى فإن هذا القطاع بدوره له تأثير ضعيف في نمو الاقتصاد الوطني، ويمكن تفسير ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي الوطني بعاملين رئيسيين، الأول هو القصور في تنفيذ إجراءات التطوير، والثاني هو سوء توظيف الموارد الزراعية وينبع هذا القصور من إشكاليات هيكلية عدة، أبرزها ندرة التمويل، وضعف المهارات الإدارية والتقنية لدى المستثمرين، وتقادم الأساليب المتبعة، وانفصال القطاع عن التطورات الدولية الحديثة. (حياة و خديجة، 2024، صفحة 60)

2.2. تقديم الوكالتين، الوكالة " AAPI " والوكالة " ANADE "

كأي مؤسسة حكومية، مرت هاتان الوكالتان بسلسلة من مراحل التطور، حيث انتقلت الأولى من كونها وكالة معنية بترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ثم تطورت لاحقاً لتصبح الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، أما الثانية فقد تحولت من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. هذا التطور يشكل دافعاً لأي باحث للتعلم في دراسة البيئة التي شهدت نشأتهما، بغرض إجراء تحليل شامل للواقع القانوني والتنظيمي الذي يحكمهما من ناحية، وتقييم نتائج نشاطهما من ناحية أخرى، وذلك وفق المحاور التالية:

1.2.2. الإطار القانوني والتشريعي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار " AAPI "

قبل سنة 2001 لم يكن هناك ما يعرف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث كانت الجزائر تدعم الاستثمار عن طريق وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها التي تم إنشائها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة

1993 المتعلق بترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية، 1993، صفحة 03)، لا سيما المادة رقم 07 منه والتي نصت على إنشاءها لدى رئيس الحكومة، وعملا بأحكامها، جاء المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994 ليكرس على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها الجزائر، وعلى الرغم من الدور الفعال الذي لعبته هذه الوكالة لا سيما تحفيز الاستثمار إلا أنها لم تعمر أكثر من ستة (06) سنوات، فمع صدور للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، أين تم الاستغناء على هذه الوكالة من خلال استحداث هيئة حكومية لتحل محلها (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 09)، والتي تم إنشائها هي الأخرى لدى رئيس الحكومة باسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية، 2001، الصفحات 08-13)

هذا، فإن هذه الوكالة تم إعادة تشكيلها وتغير تسميتها بنص صريح في قانون الاستثمار الجديد (الجريدة الرسمية، 2022، الصفحات 05-10)، الذي يهدف إلى تحديد القواعد التي تحكم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، وعملا بأحكام المادة 18 والمادة 23 من هذا القانون الجديد جاء المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها (الجريدة الرسمية، 2022، صفحة 06)، ولم نلمس أي تغيير يذكر في تعريفها غير أن هيكلها التنظيمي ومهامها تغيرت فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير الأول.

2.2.2. الإطار القانوني والتشريعي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"

قبل أن يتم إنشاء هذه الوكالة بأشرة الحكومة في تهيئة الأرضية القانونية والصيغ المالية التي سترو عليها هذه الهيئة، في هذا الشأن عمدت إلى استحداث حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 المعنون بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لدى الخزينة العمومية الذي يؤمن الوضعية المالية لها وهذا بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1996 (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 03)، وعلى إثر هذا الاستحداث تم سن القوانين والتنظيمات التي تحكم هذا الحساب والتي تجسدت في إصدار المرسوم التنفيذي رقم 96 - 295 المؤرخ 08 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كفاءات تسيير هذا الحساب، حيث تم الإشارة إلى أن الوزير المكلف بالتشغيل يكون أمرا رئيسيا بالصرف لميزانيته، وبعد الانتهاء من التهيئة القانونية والمالية تم إنشاء هذه الهيئة باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نسبة لهذا الحساب، وتحديد قانونها الأساسي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996، والذي عرفها على أنها هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تكلف بتسيير حساب التخصيص الخاص المذكور أعلاه.

هذا فإنه بالرغم من صمود هذه الوكالة إلا أنه مؤخراً هي الأخرى خضعت إلى عوامل التغيير، فقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ليعير اسم هذه الوكالة لتحمل اسم جديد وهو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ويقوم بتعديل مهامها لتتماشى مع متطلبات ما يحتاجه الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن لا سيما تطوير الأساليب واتخاذ الاستراتيجيات التي ترمي إلى تنمية المقاولاتية، لتعرف حسب ما ورد في ذات المرسوم السابق على أنها هيئة حكومية ذات طابع خاص، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي مقرها الرئيسي بمدينة الجزائر، وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة، (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 08-10).

3.2.2. تطور عدد المشاريع الفلاحية المدعومة والدعم المالي وعلاقته بالقيمة المضافة الفلاحية.

إن الدعم المالي الاستثماري الممنوح من قبل الوكالتان محل الدراسة ANADE و AAPI وكذا التسهيلات والامتيازات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم من جهة بشكل كبير في النمو التراكمي السريع لعدد للمشاريع المستثمر فيها لا سيما تلك التي تنتمي للقطاع الفلاحي، ومن جهة أخرى يساهم في زيادة القيمة المضافة لذات القطاع، فحسب الإحصائيات المتعلقة بهذا الشأن، وصل عدد المشاريع الفلاحية المدعومة من قبل الوكالة ANADE منذ إنشائها إلى غاية نهاية السداسي

الأول لسنة 2022 إلى 60 626 مشروع، أين قدر الدعم المالي المخصص لهذه المشاريع الزراعية بـ 229 030 777 807 دج، وسجلت تكلفة دعم المشروع الفلاحي الواحد ما قيمته 3 777 765 دج، وفي المقابل وصل عدد المشاريع الفلاحية المدعومة من قبل الوكالة AAPI منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2021 إلى 1466 مشروع تنشط في القطاع الفلاحي، بينما قدر الدعم المالي الاستثماري المخصص لهذه المشاريع بـ 937347 مليون دج، وسجلت تكلفة دعم المشروع الفلاحي الواحد ما قيمته 237,337 مليون دج، ولمزيد من التوضيح فالجدول الموالي يلخص تطور كل من الدعم المالي وعدد المشاريع الفلاحية المدعومة:

الجدول رقم 02: علاقة الدعم المالي بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال 2002-2022

القيمة المضافة لقطاع الفلاحة	ANADE		AAPI		السنوات
	عدد المشاريع	الدعم مليون دج	عدد المشاريع	الدعم مليون دج	
417,22	1758	1515.25	452	26842	2002
515,3	789	1924.7	443	14872	2003
580,5	1138	2772,007	293	9847	2004
581,6	1326	3922,240	145	5973	2005
641,3	838	2677,381	180	19012	2006
708,1	538	1810,672	117	8577	2007
727,4	712	2448,705	120	8517	2008
931,3	448	1427,729	64	3420	2009
1015,3	4248	13860,660	27	1311	2010
1183,2	2525	9102,678	31	16688	2011
1421,7	6610	23630,124	84	6447	2012
1640	8121	30336,787	157	25083	2013
1772,2	10330	42570,530	184	26270	2014
1935,1	6779	31842,109	244	53498	2015
2140,3	3446	17181,466	209	67530	2016
2219,1	1315	6524,713	197	51540	2017
2486,2	1422	7209,999	226	82833	2018
2589,8	1916	9246,188	148	37357	2019
2619,8	742	3817,680	/	/	2020

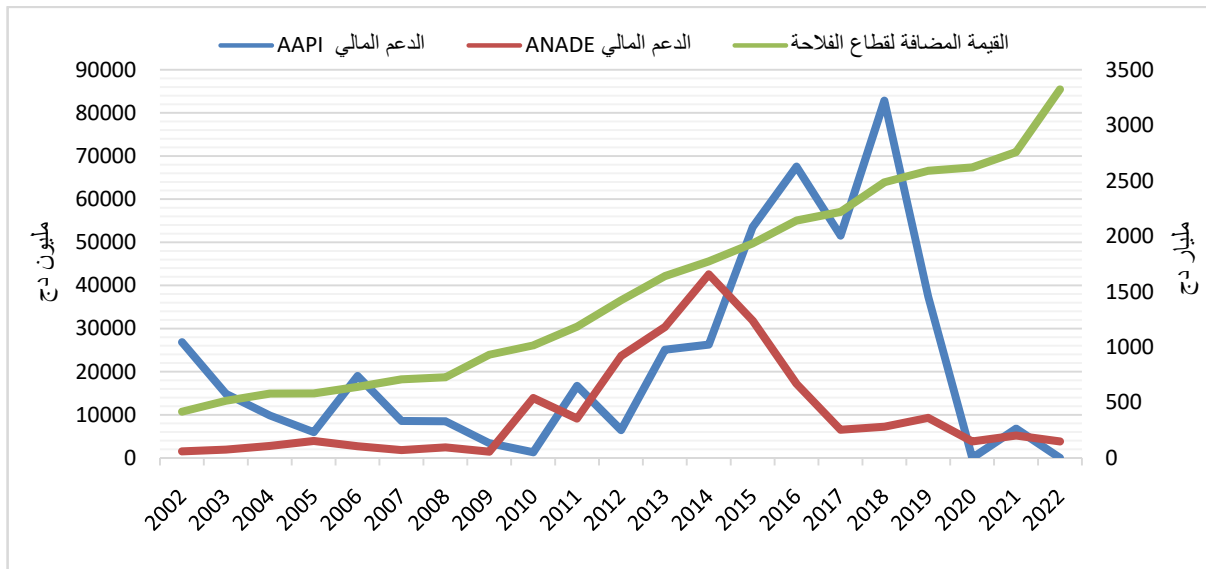
2759,2	1011	5183,010	29	6803	2021
3323,1	732	3799,728	/	/	2022

Source : Préparé par les deux chercheurs et basé sur Ministère de l'Industrie, Bulletins D'information statistique de la PME N° : 04ou 42, Disponible sur le site WebSuivant : <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique/>, Dernière visite 04/10/2025

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا جلياً أن عدد المشاريع الفلاحية والدعم المالي شهد تطور ملموس وبالحصوص خلال الفترة 2009-2015، لا سيما سنة 2014 أين سجلت وكالة ANADE أكبر عدد للمشاريع الفلاحية السنوية المدعومة 330 مشروع، بإجمالي دعم قدر بـ 42570,530 مليون دج، ويرجع هذا التطور إلى نجاعة الاستراتيجية التي انتهجتها الحكومة آنذاك وسعدها في ذلك وصول زمن البحوث المالية إلى أوج مستوياتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فقد سجل في سنة 2009 قيمة 61 دولار أمريكي للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية "ازمه الرهن العقاري" (بن الزين و قرونقة، 2016، صفحة 88)، حيث اتخذت هذه الحكومة عدة تدابير لا سيما في سنة 2011 أين تم تعديل وتتميم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة لشباب ذوي المشاريع ومستوها (الجريدة الرسمية، 2011، صفحة 08)، الأمر الذي أدى إلى وصل التسهيلات المقدمة من قبل هذه الوكالة دروتها مما دفع بالمستثمرين إلى الإقبال على الوكالة للاستفادة من المزايا والامتيازات، فارتفع بذلك عدد المشاريع الفلاحية المدعومة وسجل الدعم المالي لها قفزة نوعية، بينما سجل أكبر عدد للمشاريع بالوكالة AAPI في سنة 2015 حيث قدر بـ 244 مشروع وإجمالي دعم قدر بـ 53498 مليون دج.

هذا فإن كل من عدد المشاريع والدعم المالي بالوكالتين محل الدراسة شهد انخفاضات متوالية لا سيما بعد النكبة التي مست أسعار النفط (النكبة النفطية 2016) وصولاً إلى زمن الجائحة (cov19) أين شُلت حركة دوران وعمل الوكالتين، أما بخصوص علاقة الدعم المالي بالقيمة المضافة لقطاع الفلاحة فيمكن التعرّيج عنها من خلال التمثيل البياني وفقاً لشكل الموالي والذي يعطي كذلك صورة واضحة للتحليل السابق:

الشكل رقم 02: تطور الدعم المالي وعلاقته بالقيمة المضافة الفلاحية (2002-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

الملاحظ من الشكل أعلاه أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة لا تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على الدعم من قبل الوكالتين فبالرغم من أن الدعم شهد عدة تعثرات إلا أن القيمة المضافة استمرت في نمو طيلة فترة الدراسة، ومما لا شك فيه أن

زيادة الدعم يحفز الزيادة في عدد المشاريع والزيادة في هذا الأخير تؤدي كضرورة حتمية إلى الزيادة في القيمة المضافة وهو الأمر الذي يضمن دراسة العلاقة بينهما من الناحية القياسية لمحاولة إيجاد تفسير لما سبق ذكره.

3. الجوانب والأسس القياسية لمتغيرات الدراسة

كنتيجة لما تم عرضه سابقا سنقوم في هذا الشطر بتحديد العلاقة المشار إليها آنفا، وهذا عن طريق بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن مدى تأثير الدعم المالي المقدم من قبل الوكالتين على نمو القطاع الفلاحي.

1.3. بناء النموذج

تهدف أساليب البحث في الاقتصاد القياسي أساسا إلى استخدام الاستدلال الإحصائي للربط بين النظرية الاقتصادية والقياسات الفعلية (جوجارات، 2015، صفحة 30)، ولربط بين هذين الأخيرين لابد من بناء جسر الذي هو بمثابة النموذج، فالنموذج ببساطة هو فئة المعادلات الرياضية (جوجارات، 2015، صفحة 34) التي تشرح العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية (عطوة يوسف، 2002، صفحة 41) في صورة رقمية تلخص الوضع الحقيقي (شاكرو فتاوي، 2006، صفحة 08) للعلاقة القائمة بين هذه المتغيرات، فيتضح من هذا أن الغرض من بناء النموذج هو دراسة العلاقة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، وبإسقاط هذا الغرض على متغيرات دراستنا فإنه يكون بذلك الدعم المالي الاستثماري - المقدم من طرف الوكالتين - ومعدل تساقط الأمطار متغيرات مستقلة وأما المتغير التابع يعبر عنه بنمو القطاع الفلاحي بالاعتماد على القيمة المضافة لذات القطاع، وعلى هذا الأساس فإن الصيغة الخطية للنموذج تكون من الشكل التالي :

$$AGVA = b_0 + b_1 * AAPI + b_2 * ANADE + b_3 * Rain + U$$

حيث:

AGVA	← القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.
AAPI	← الدعم المالي الاستثماري المقدم من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
ANADE	← الدعم المالي الاستثماري المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
Rain	← معدل تساقط الأمطار
b_3, b_1, b_2, b_0	← تعبر عن معاملات المتغيرات المستقلة
U	← متغير عشوائي يسمى بمحد الخطأ أو التشويش

ولتقدير معاملات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرة باستخدام برنامج Eviews، حيث كانت نتائج تقدير النموذج الخطي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج تقدير النموذج الخطي لأثر الدعم المالي الاستثماري المقدم عن طريق الوكالتين على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر

Dependent Variable : AGVA Method : Least Squares Date : 10/22/25 Time : 11:10 Sample (adjusted) : 2002 2021 Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AAPI	0.016874	0.006172	2.733906	0.0154
ANADE	0.013408	0.011763	1.139817	0.2722
RAIN	-21.32047	12.04560	-1.769981	0.0970
C	2635.712	1096.723	2.403262	0.0296
R-squared	0.536473	Mean dependent var		1382.359
Adjusted R-squared	0.443768	S.D. dependent var		787.0549
S.E. of regression	586.9930	Akaike info criterion		15.77257
Sum squared resid	5168412.	Schwarz criterion		15.97140
Log likelihood	-145.8394	Hannan-Quinn criter.		15.80622
F-statistic	5.786870	Durbin-Watson stat		0.530071
Prob(F-statistic)	0.007795			

المصدر: مخرجات Eviews

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$AGVA = 0.0168741336947 * AAPI + 0.0134075287314 * ANADE - 21.3204739947 * RAIN + 2635.71150333$$

2.3. التحليل الإحصائي للنموذج

ويشمل كل من معامل التحديد المعدل واختبار معنوية النموذج واختبارات تشخيص النموذج.

1.2.3. معامل التحديد

إن معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.4437$ ويدل على أن 44.37% من التغيرات الحاصلة في نمو القطاع الفلاحي سببها التغير الحاصل في المتغيرات المفسرة لا سيما الدعم المالي الاستثماري المقدم من قبل الوكالتين محل الدراسة، وأما النسبة المتبقية 55.63% تمثل العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج، كالدعم الذي تقدمه البنوك وباقي الهيئات الأخرى إلا جانب المؤسسات الفلاحية التي تعتمد على التمويل الذاتي ومنه فإن هذا النموذج له قدرة تفسيرية متواضعة.

2.2.3. اختبارات المعنوية للنموذج

لتحليل معنوية النموذج نعتمد على اختبارين أساسيين وهما اختبار ستودنت واختبار فيشر

1.2.2.3. اختبار ستودنت: T test

الملاحظ من الجدول رقم (03) أن قيمة ستودنت المحسوبة T_{cal} معلمة المتغير AAPI المستقلة والثابت هي أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab}(15, 0.05) \approx 2.14$ ، حيث $(T_{cal} > T_{tab(n-k-1, 0.05)})$ ، $N=19$ و $k=03$ ومستوى معنوية 5%، كما أن احتمال الخطأ بها هو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدعم المالي الاستثماري المقدم من قبل الهيئة ونمو القطاع الفلاحي، غير أن الدعم المقدم من قبل ANADE ومعدل تساقط الأمطار يستثنى من ذلك فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وهذا يشير إلى أنهما ليس لهما علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية وأما إبقاءهما في النموذج كان نتيجة زيادة معامل التحديد المعدل عند إدراجهما في النموذج.

2.2.2.3. اختبار فيشر F test

يقيس هذا الاختبار المعنوية الكلية للانحدار، حيث يحاول أن يجيب على السؤال هل أفلحت المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وهذا من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة (F_{Cal}) بالجدولة $F_{tab}(\alpha_1, \alpha_2, 0.05)$ عند مستوى معنوية 0.05 ودرجتي حرية $\alpha_1 = K = 1$ ، $\alpha_2 = N - K - 1 = 15$ ، حيث $K=3$ و $N=19$.

نلاحظ من خلال جدول رقم 03 لتقدير النموذج بأن قيمة فيشر المحسوبة $F_{Cal} = 5.78$ أكبر من القيمة الجدولية حيث $F_{tab}(3, 15, 0.05) = 3.288$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يدل على أنه من بين معلمات النموذج يوجد واحد على الأقل يختلف عن الصفر وله تأثير جوهري على المتغير التابع ذو دلالة إحصائية، وما يؤكد هذا القيمة الاحتمالية لقيمة فيشر المحسوبة ($Prob(F\text{-statistic})$) والتي سجلت قيمة 0.007795 وهي أقل من 5% معنوية وكل هذا يدل على أن معادلة خط الانحدار جيدة ومقبولة إحصائياً.

3.2.3. تشخيص النموذج

لتشخيص النموذج نعتمد على اختبارين أساسيين وهما اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار عدم ثبات التباين للبواقي في النموذج.

1.3.2.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

أظهرت نتائج عملية اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن القيمة الاحتمالية $Prob. Chi\text{-Square} (2)$ المقابلة $Obs * R\text{-squared}$ تساوي 0.722 وهي أكبر بكثير من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) أي أن معادلة الانحدار تخلو من وجود أي ارتباط ذاتي متسلسل بين الأخطاء من الدرجة الثاني كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.852093	Prob. F (2,13)	0.0940
Obs*R-squared	5.794399	Prob. Chi-Square (2)	0.0552

المصدر: مخرجات Eviews

2.3.2.3. اختبار عدم ثبات التباين

أظهرت نتائج عملية التقدير أن القيمة المجدولة حسب توزيع كاي دو ل $\chi^2_3(0.05) = 7.815$ وهي أكبر من قيمة المحسوبة $LM = 0.17$ فنقبل الفرضية الصفرية وبالتالي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي وما يؤكد هذه النتيجة القيمة الاحتمالية Prob المقابلة ل $obs \cdot R\text{-squared}$ وهي 0.676 أي أكبر من مستوى معنوية 5% حسب اختبار Test: ARCH كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 5: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.155382	Prob. F(1,15)	0.6990
Obs*R-squared	0.174294	Prob. Chi-Square(1)	0.6763

المصدر: مخرجات Eviews

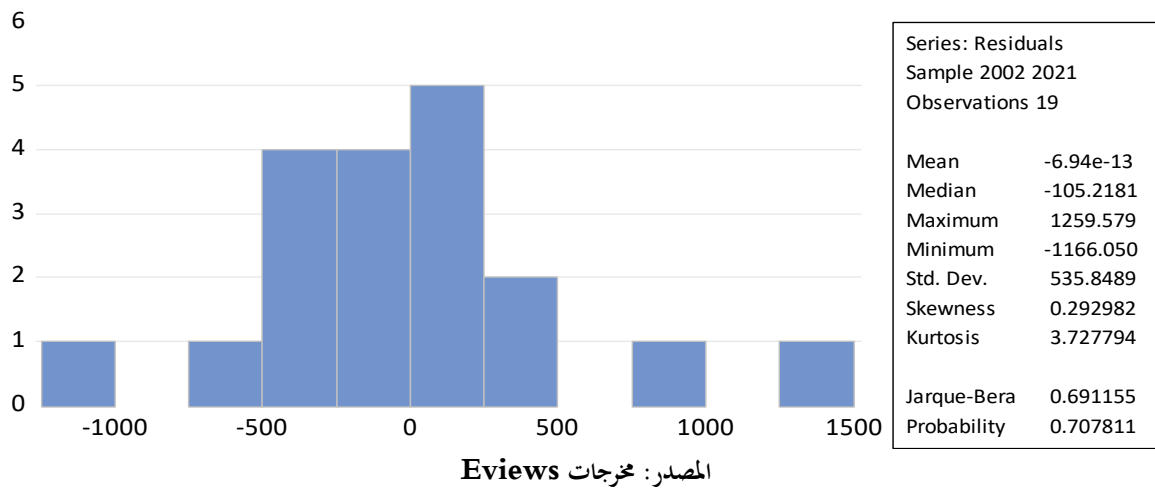
4.2.3. جودة واستقرارية النموذج

لنؤكد من جودة النموذج نعتمد على اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج وأما استقرار معادلة الانحدار يتم الكشف عنها باستخدام CUSUM test و CUSUM of squares test

1.4.2.3. اختبار التوزيع الطبيعي

لنؤكد من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار Jarque-Ber كما هو مبين في الشكل أدناه، حيث أظهرت نتيجة الاختبار أن قيمة $(J-B) = 0.69$ وهي أقل من $\chi^2_{\alpha-1}(2) = 5.99$ وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي في النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً وما يؤكد هذه النتيجة هو القيمة الاحتمالية Prob (إحصائية $J.B$) والتي تساوي 0.70 أي أنها أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha > 0.05$) فهي غير معنوية وهو ما يدعم أن البواقي في معادلة الانحدار تتوزع بشكل طبيعي.

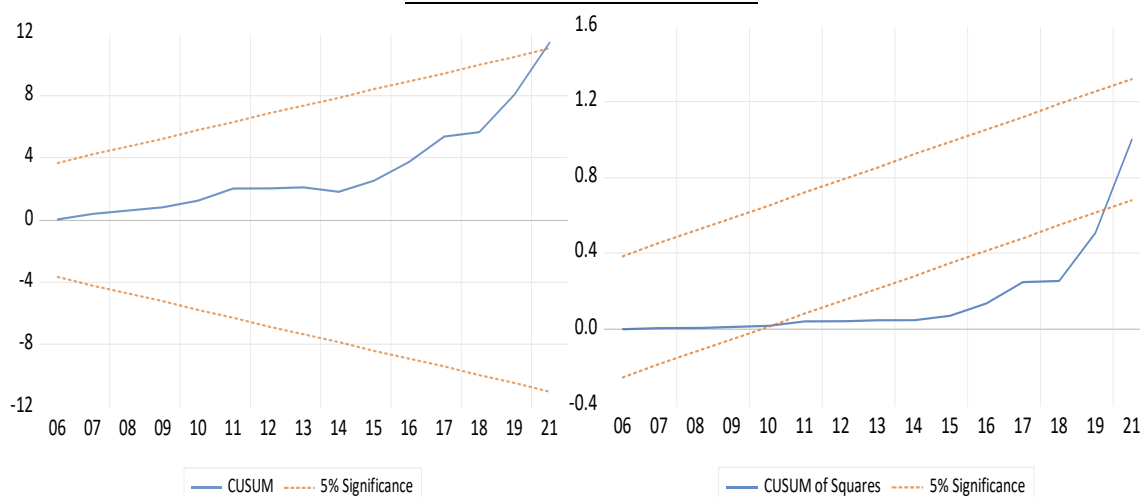
الشكل رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي



2.4.2.3. اختبار استقرارية النموذج

باستخدام CUSUM test و CUSUM of squares test كما هو مبين في الشكل رقم 04 أدناه، نلاحظ أن التمثيل داخل مجال المعنوية CUSUM test، أي نقبل بأن النموذج مستقر عند مستوى معنوية 0.05

الشكل رقم 04: استقرار النموذج



المصدر: مخرجات Eviews

وأما فيما يخص خروج التمثيل في الاختبار CUSUM of squares test ابتداء من سنة 2011 إلى غاية 2019 فهو يدل على وجود مشاكل في الاقتصاد الوطني أدت إلى عدم استقرار النموذج و يرجوع إلى تحليلنا السابق نذكر انه خلال بداية هذه الفترة انتهجت الحكومة سياسة مالية توسعية تزامنا مع ارتفاع سعر النفط وبتالي تغير وتيرة أو تسارع منح الدعم من قبل الوكالتين محل الدراسة بشكل كبير، وابتداء من سنة 2016 أصبح التمثيل يعود إلى أدراجيه، أين تغيرت السياسة المالية للبلاد وأصبحت انكماشية مع النكبة النفطية، إلا أن هذا كله لا يؤثر بشكل كبير على استقرار معلمات النموذج.

3.3 التحليل الاقتصادي للنموذج

بعد التأكد من صلاحية النموذج المقدر من الناحية الإحصائية يمكن تفسير مدى تأثير الوكالتين على نمو القطاع الفلاحي عن طريق تقديمها للدعم المالي الاستثماري لمؤسسات هذا القطاع بما يلي:

■ في حالة عدم تقديم الوكالتين أي دعم مالي وبافتراض أن معدل تساقط الأمطار معدوم، فإنه يوجد آليات أخرى تسمح بخلق قيمة مضافة بالقطاع الفلاحي تقدر بـ 2635.712 مليار دج وبالرجوع إلى بعض مهام هذه الهيئات فإنه يمكن تشخيص بعض هذه الآليات مثل القيمة المضافة التي تقدمها المؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي، بحيث تندرج تحت غطاء الوكالتين من أجل الاستفادة من الخدمات وتحفيزات، كمتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع وكذا الإشراف على الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال، إضافة إلى التحفيز الضريبي وعلاوة على هذا كله فهناك مؤسسات فلاحية تعتمد على المياه الجوفية والمسطحات المائية.

■ حسب المنطق الاقتصادي فإن جميع المتغيرات المستقلة (المفسرة) تربطها علاقة طردية بنمو القطاع الفلاحي أي أن جميع المعاملات بالنموذج تكون موجبة بين المتغير التابع (AGVA) وجميع المتغيرات المستقلة وهو ما تحقق لكل من (AAPI) و (ANADE)، بينما سجلت الإشارة السالبة لمعلمة معدل تساقط الأمطار (RAIN) والتي تدل على وجود العلاقة عكسية بينهما وبين المتغير التابع، وهذا يتناقض مع ما تم الوصول إليه في الجوانب والأسس النظرية لمتغيرات الدراسة لا سيما علاقة هذا المتغير بالقيمة المضافة لقطاع الفلاحة، وهذا راجع في الأصل من جهة إلى ضعف معدل تساقط الأمطار في الجزائر ومن جهة أخرى إلى أن هذه الأمطار في الغالب تستغل بنسبة كبيرة في المحاصيل الموسمية مثل الحبوب وهذا ما تؤكد نسبة مساحة الأراضي الزراعية المستعملة في المحاصيل الموسمية المطرية إلى إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر والتي لم تخرج طيلة فترة الدراسة عن نطاق المجال (المنظمة العربية لتنمية الزراعة، 2025) [8% ، 10.5%]، فكل ذلك يجعل

عنوان المقال: دراسة قياسية لأثر دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر..

من معدل تساقط الأمطار سلبي من الناحية القياسية، هذا فإنه إذا تغير الدعم المالي للوكالتين بوحدة واحدة زادت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 0,0302816624261، وهذا مع افتراض أن معدل تساقط الأمطار معدوم، وبتالي فإن الوكالتين تحتاج إلى تقديم ما قيمته واحد مليار دينار جزائري كدعم مالي استثماري في القطاع الفلاحي من أجل زيادة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 30.281 مليار دج .

الخلاصة:

ختاماً فإننا استطعنا بناء نموذج قياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى وبلاستعانة ببرنامج Eviews، حيث تمت الدراسة التحليلية الإحصائية والاقتصادية للنموذج واصفرت على سلامة النموذج من المشاكل التي قد تؤثر على الدلالة الإحصائية له فهو سليم إحصائياً يمكن استخدامه لقياس أثر كل من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" على نمو القطاع الفلاحي بالجزائر عن طريق تقديمهما الدعم المالي الاستثماري، حيث وصلت القدرة التفسيرية له إلى 44.37%، هذا فقد توصلت الدراسة إلى النتائج المبينة أدناه.

نتائج الدراسة:

- عرف قطاع الفلاحي نمواً مستمراً طيلة فترة الدراسة حيث سجلت قيمة 3323,1 مليار دينار جزائري في نهاية شهر ديسمبر 2022، في حين أن قيمته لم تتجاوز 420 مليار دج في سنة 2002.
- الزراعة في الجزائر تركز أكثر على المياه الجوفية والموارد المائية المسطحة، في حين تميز معدل تساقط الأمطار في الجزائر بالضعف وأن هذه الأمطار في الغالب تستغل بنسبة كبيرة في المحاصيل الموسمية مثل الحبوب.
- تطور الدعم المالي من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "AAPI" والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" يتأثر بالأزمات العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008، جائحة كرونة 2019) وحتى تلك التي اختص بها الاقتصاد الوطني (النكبة النفطية 2016، تدهور الأوضاع السياسية 2019)،
- توجد آليات غير الدعم المالي الاستثماري تتخذها الوكالتين محل الدراسة تسمح لها بالمساهمة في خلق قيمة مضافة بالقطاع الفلاحي، حيث تشمل هذه الآليات تقديم المرافقة والخدمات المعنوية مثل متابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع وكذا تقديم الاستشارة عن طريق الإعلام وتحسيس في لقاءات الأعمال إلى جانب التحفيز الضريبية.
- وجود العلاقة الطردية بين الدعم المالي المقدم من طرف الوكالتين محل الدراسة ونمو القطاع الفلاحي، فمن الناحية القياسية تحتاج الوكالتين إلى تقديم ما قيمته واحد مليار دينار جزائري كدعم مالي استثماري في القطاع الفلاحي من أجل زيادة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 30.281 مليار دج.

توصيات الدراسة:

- على إثر النتائج السابقة فإنه يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تعمل على زيادة وتيرة أو تسارع نمو القطاع الفلاحي.
- خلق بيئة استثمارية وقانونية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية تعمل على تشجيع الابتكار والإبداع داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية لا سيما إدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة، أين يكون المشروع قادراً على النمو والاستمرارية، الأمر الذي يضمن إنشاء جهاز إنتاجي مرن يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني لا سيما توفير سلع قابلة لتصدير.

- تركيز وتفعيل الوكالتين لدراسة جدوى المشروع قبل البدء فيه، ثم الانتقال إلى تسهيل ممارسة الأعمال ودعم المشاريع الفلاحية الأكثر استحداثا لمناصب الشغل لا سيما من خلال الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال وكذا تقديم دورات تدريبية لرواد الأعمال.
- توفير صيغ التمويل الإسلامي على مستوى الوكالتين، ولو بتخصيص نسبة لا تتجاوز 25% من إجمالي القروض الممنوحة وفقا لصيغلا تكون محلخلافبينالمذاهبمناجلاشراكشريحةواسعةمنالمواطنينيفعليعمليةإنشاءالمؤسساتالصغيرة والمتوسطة الفلاحية، وبذلك يتم تعزيز حجم المشروعات الاستثمارية الفلاحية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية لهذا القطاع.
- الرفع من مستوى الامتيازات الممنوحة من قبل الوكالتين، لا سيما لتلك القطاعات الإنتاجية والتي تشهد تواجد ضئيل للمؤسسات على غرار نشاط الفلاحة، الصيد البحري، وذلك من اجل خلق توازن فيما بين هذه القطاعات الأمر الذي يدعم تنوع نسيج الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر

1. أسامة بن عزيز. (2024). أثر الإنفاق العام الاستثماري على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 2001 - 2021 (أطروحة دكتوراه). الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
2. الجريدة الرسمية. (1993). ترقية الاستثمار. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر سنة 1993، 64.
3. الجريدة الرسمية. (1996). قانون المالية التكميلي لسنة 1996. الأمر رقم 96-14، المؤرخ في 08 صفر عام 1417 الموافق لـ 24 يونيو سنة 1996، 39.
4. الجريدة الرسمية. (2001). تطوير الاستثمار. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، 47.
5. الجريدة الرسمية. (2001). صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها. المرسوم التنفيذي رقم 01 - 282 المؤرخ في 6 رجب عام 1422 الموافق 24 سبتمبر سنة، 55.
6. الجريدة الرسمية. (2020). إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 2020 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296، 70.
7. الجريدة الرسمية. (2022). الاستثمار. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو 2022، 50.
8. الجريدة الرسمية. (2022). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها. المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022، 60.
9. الجريدة الرسمية. (2022). شروط الإعانة المقدمة لشباب ذوي المشاريع ومستواها. المرسوم التنفيذي رقم 22-46 مؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1443 الموافق لـ 19 جانفي 2022 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 03 - 290، 06.
10. القانون رقم 17-02. (10 جانفي، 2017). يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية (02)، 05.
11. المنظمة العربية لتنمية الزراعة. (25، 10، 2025). جامعة الدول العربية. تاريخ الاسترداد 14 نوفمبر، 2020، من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية: <https://www.aoad.org/AASYXX.htm>
12. حمزة بن الزين، ووليد قرونقة. (2016). أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 02(03).
13. خالد بن عمر، وجيلايبيوزامة. (2018). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة من 2000 - 2014. مجلة التكامل الاقتصادي، 06، الصفحات 30-42.

عنوان المقال: دراسة قياسية لأثر دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر..

14. دامودار جوجارات. (2015). الاقتصاد القياسي (الجزء الأول). (هند عبد الغفار عودة، و عفان عاي حسن الدش، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
15. رايح بوعراب، وفتح الله مسعودة. (2022). أثر التغيرات المناخية على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990 - 2020. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 15، الصفحات 09 - 27.
16. شريف هجيرة العربي، و بدر الدين أمينة. (2024). مساعي الجزائر لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية وتحدياتها. مجلة التنوع الاقتصادي، 05، الصفحات 119 - 128.
17. عبد الباقي حياة، وطبيخديجة. (2024). واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023). مجلة التنوع الاقتصادي، 05، الصفحات 51 - 65.
18. فارس عياد شاكر، وعزت فتاوي. (2006). مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي. الفيوم: دار العلم والنشر.
19. لمياء مكرسي، وبوعكازهاجر. (2023). تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، 05، الصفحات 71-90.
20. محمد محمود عطوة يوسف. (2002). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (الإصدار رقم 01). المنصورة: دار الكتب المصرية (المكتبة العصرية).
21. مصالح الوزير الأول. (2025). قطاع الفلاحة. تاريخ الاسترداد 21 أوت ، 2025، من تقديم قطاع الفلاحة: [/https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar](https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar)
22. نجاة لخضاري. (2024). واقع السياسات العمومية المنتهجة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحسين أدائه. مجلة التنوع الاقتصادي، 05، الصفحات 108 - 118.
23. Quarterly publications of the Bank of Algeria for the period 2008-2025, available on the following website: <https://www.bank-of-algeria.dz/>
24. Trading economics, Algeria Average Precipitation for the period 2000-2024, available on the following website: <https://tradingeconomics.com/algeria/precipitation>
25. Ministère de l'Industrie, Bulletins d'information statistique de la PME N° : 04ou 42, Disponible sur le site Web suivant :https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique/
,Dernière visite 04/10/2025